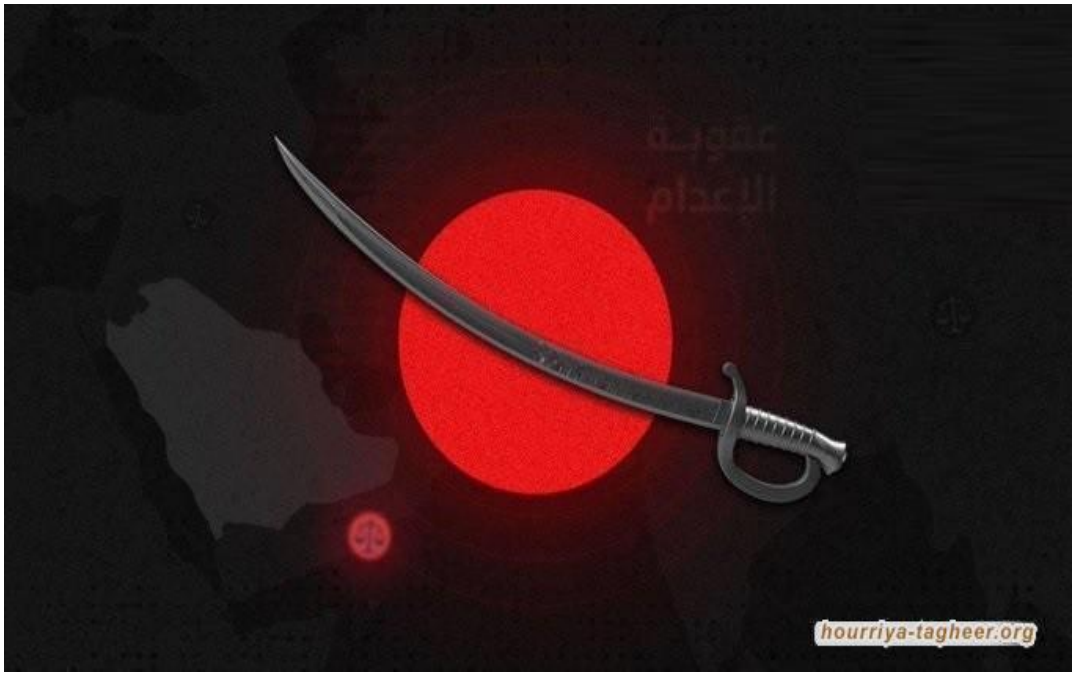
# بحد الحرابة النظام السعودي يعويض هزائمه في اليمن




وبالتزامن مع استمرار تداعيات الحرب على اليمن، وما رافقها من إخفاقات عسكرية وسياسية، تتجه السلطات السعودية إلى تكثيف أحكام الإعدام بحق السجناء السياسيين، في سياسة تثير تساؤلات خطيرة بشأن استخدام عقوبة الموت لإسكات المعارضين وترهيب المجتمع.

سبعة ضحايا خلال أقل من شهر:

خلال الفترة الممتدة بين 17 أكتوبر و14 نوفمبر، أقدمت السلطات السعودية على إعدام سبعة أشخاص، بينهم قاصران، وفق المعلومات الواردة في التقارير الحقوقية والبيانات الرسمية.ونُفذت هذه الأحكام تحت مسمى العقوبات التعزيرية، التي تمنح القضاء سلطة تقديرية واسعة، الأمر الذي يثير مخاوف حقوقية بشأن غياب الضمانات القانونية الكافية، ولا سيما في القضايا ذات الطابع السياسي.وفي أحدث حلقات هذا التصعيد، أعلنت وزارة الداخلية السعودية إعدام الناشط فاضل الصفواني و جواد عبد الله قريريص، المنحدرين من بلدة العوامية في محافظة القطيف.ووجّهت السلطات إليهما اتهامات تتعلق بالإرهاب وحيازة الأسلحة واستهداف القوات الأمنية، وهي اتهامات تقول منظمات حقوقية إنها تستوجب تدقيقاً مستقلاً، خصوصاً في ظل تقارير عن التعذيب وانتزاع الاعترافات بالإكراه.

جواد قريريص:

تكشف قضية جواد قريريص جانباً من التداعيات الإنسانية والأسرية لسياسة الملاحقة الأمنية في السعودية.فقد اعتُقل في ديسمبر 2017 على خلفية مشاركته المزعومة في احتجاجات سلمية عام 2012، عندما كان قاصراً. ولم تتوقف معاناة عائلته عند اعتقاله؛ إذ سبق أن قُتل شقيقه علي برصاص القوات السعودية خلال تظاهرة عام 2011، فيما اعتُقل شقيقه مرتجى وهو في الرابعة عشرة من عمره، وحُكم على شقيق آخر، رضا، بالسجن 12 عاماً. وبحسب المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان، تعرض جواد للحبس الانفرادي لمدة 270 يوماً، وللضرب والتعذيب، وانتُزعت منه اعترافات تحت الضغط، قبل أن يتجاهل القضاء تلك الادعاءات ويصدر بحقه حكماً بالإعدام.وتزداد خطورة القضية بالنظر إلى أن جواد كان قاصراً وقت الأحداث المنسوبة إليه، في ظل وجود نظام للأحداث يضع قيوداً على العقوبات المفروضة على الأطفال.

فاضل الصفواني:

أما الناشط فاضل الصفواني، فقد عُرف بمشاركته في تنظيم الاحتجاجات السلمية في القطيف عام 2011، وظهر في وثائقي لهيئة الإذاعة البريطانية عام 2014، تحدث فيه عن مداهمة قوات الأمن لمنزل عائلته، وعن مطالب المحتجين بالحرية والكرامة والحقوق السياسية. وكان الصفواني، الذي عمل مصوراً، قد اعتُقل في نهاية عام 2020 برفقة شقيقه علي وجواد قريريص وآخرين. وفي مقابلة سابقة، عبّر عن مطالبته بحقوق جميع المواطنين دون تمييز طائفي، قائلاً إن مطلبه هو الحرية والعدالة والحقوق للجميع.إن إعدام ناشط ارتبط اسمه بالاحتجاج السلمي والمطالبة بالحقوق يفتح مجدداً ملف التعامل الأمني السعودي مع المعارضة السياسية والمدنية.

لا وداع ولا جثامين:

ولا تتوقف معاناة عائلات الضحايا عند تنفيذ أحكام الإعدام؛ إذ أفاد مصدر محلي لصحيفة «الأخبار» بأن أسر المعدومين علمت بنبأ إعدام أبنائها عبر وسائل التواصل الاجتماعي ووكالات الأنباء، دون إبلاغ مسبق

من السلطات.وبحسب المصدر، لم تسمح السلطات للعائلات بتوديع أبنائها، كما لم تسلّمها جثامينهم أو تكشف عن أماكن دفنهم، واكتفت بإبلاغها بأنهم دُفنوا في مقابر المسلمين.وأشار المصدر أيضاً إلى منع إقامة مجالس العزاء وتقديم التعازي، في ممارسات يرى أنها تفرض عقاباً جماعياً على عائلات الضحايا، وتحول الحزن على الأبناء إلى مصدر جديد للضغط والترهيب.وهكذا لا يقتصر أثر الإعدام على سلب المعتقل حياته، بل يمتد إلى حرمان أسرته من حقها في الوداع والحزن ومعرفة مكان دفنه.

اليمن في الخلفية:

وفي سياق تفسير هذا التصعيد، ربط أحد أقارب المعدومين، في حديث لصحيفة «الأخبار»، بين الإجراءات السعودية الأخيرة وبين تداعيات الحرب على اليمن، معتبراً أنها تأتي في إطار محاولة ولي العهد محمد بن سلمان تجاوز الإخفاقات التي راكمتها الحرب.كما نقلت مصادر تابعة لجمعية معارضي شبه الجزيرة العربية اتهامات للسلطات السعودية باستغلال أحكام الإعدام لإظهار القوة داخلياً، بالتزامن مع الانتكاسات العسكرية والسياسية التي تواجهها في اليمن. وبحسب هذه المصادر، فإن السلطة التي لم تتمكن من حسم حربها على اليمن تلجأ إلى تشديد قبضتها على المعتقلين، في محاولة لإظهار قدرتها على فرض السيطرة داخل البلاد.

وإذا كانت هذه تعكس قراءة سياسية للوقائع، فإن تصاعد الإعدامات وتكرار التقارير عن التعذيب والمحاكمات المثيرة للجدل يضع السلطات السعودية أمام تساؤلات حقوقية جدية لا يمكن تجاوزها.أكثر من 209 إعدامات منذ بداية العام.. حصيلة تكشف حجم الأزمةووفقاً للإحصاءات الواردة في التقارير الحقوقية والبيانات الرسمية، بلغ عدد الإعدامات في السعودية منذ بداية العام ما لا يقل عن 209

أشخاص.وسجلت المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان 204 حالات إعدام حتى 7 نوفمبر، قبل أن تعلن السلطات عن خمس عمليات إعدام إضافية في 11 و12 و14 نوفمبر.

وتعيد هذه الأرقام تسليط الضوء على اتساع استخدام عقوبة الإعدام في المملكة، وعلى المخاوف المتعلقة باستهداف المعارضين والناشطين، وخصوصاً في القضايا التي تتضمن اتهامات مرتبطة بالاحتجاجات السياسية.إن قضية جواد قريريص وفاضل الصفواني ليست مجرد ملفين جنائيين أُغلقا بتنفيذ حكم الإعدام؛ بل هما جزء من أزمة حقوقية أوسع تتعلق بالمحاكمات العادلة، والتعذيب، وحقوق القاصرين، وحرية التعبير.وبينما تحاول الرياض تقديم نفسها بوصفها دولة تسعى إلى التحديث والانفتاح، تظل ملفات الإعدامات السياسية وملاحقة النشطاء وحرمان العائلات من جثامين أبنائها أسئلة ثقيلة تطارد صورتها أمام المجتمع الدولي.فلا يمكن الحديث عن الإصلاح والانفتاح فيما يواجه القاصرون خطر الإعدام، وتُقابل المطالبات بالحقوق بأحكام الموت، وتُحرم العائلات حتى من حق توديع أبنائها.

ابن سلمان وآل سعود.. واجهة الانفتاح تخفي القمع:

في ظل حكم محمد بن سلمان، تتكشف المفارقة بين الخطاب السعودي الذي يروّج للانفتاح والتحديث، وبين واقع سياسي وأمني لا يزال يواجه المعارضين والناشطين بأحكام السجن والإعدام. فالمشاريع الاقتصادية والترفيهية الضخمة التي تسعى الرياض إلى تسويقها للعالم لا يمكن أن تحجب ملفات الاعتقال والتعذيب والإعدامات، ولا أن تمحو معاناة عائلات الضحايا. إن استمرار هذه الممارسات يضع قيادة المملكة أمام مسؤولية سياسية وأخلاقية مباشرة، ويطرح تساؤلات جوهرية حول طبيعة الإصلاح الذي يُروَّج له، فيما تظل حرية التعبير والمشاركة السياسية والعدالة القضائية مطالب مقيّدة. فالدول لا تُقاس بحجم أبراجها

ومشاريعها واستثماراتها، بل بمدى احترامها لكرامة الإنسان وحقوقه. ولا يمكن لأي حملة علاقات عامة أن تجعل ملف الإعدامات والمعتقلين يختفي، أو أن تحوّل القمع إلى إصلاح بمجرد تغيير صورته الإعلامية.